الفصل السادس

النظام الاقتصادي الرأسمالي

إن النشاطات الانتاجية والظروف الاجتماعية لحوالي ثلثي البشرية تنتمي لأشكال تنظيم الاقتصاد الرأسمالي المتنوعة . هذا مع الإشارة المتوجبة بالمناسبة إلى أن التنوع في الأشكال الرأسمالية لا يغير شيئاً في الجوهر الذي يبقى هو هو وحتى في مرحلة الامبريالية كما سوف نرى . وهنا فمن أصل أكثر من مليارين من البشر ، ٥٠٠ مليون تقريباً يعيشون في البلدان المتقدمة والمتبقي حوالي مليار ونصف المليار في البلدان المتخلفة ، الأمر الذي يوجب تحديد أشكال الانتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة وكذلك تحديد أشكال الانتاج الرأسمالي في البلدان المتخلفة ، الأمر الذي يفرض بدوره قضية العلاقة فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة .

فالتنظيم الاقتصادي المالي هو نتيجة التطور الاقتصادي لأوروبة الغربية خلال القرنين الأخيرين ، أي بدءاً من فترة الثورات السياسية والاجتماعية والتكنيكية . هذا وتطور الرأسمالية يعود لتقدّم العلوم والتكنيك وصعود الطبقة الاجتماعية التي قلبت التركيب الاجتماعي القائم على الإستثمار الزراعي وأقامت أسس ثروتها ونفوذها المستندين الى استعمال وسائل انتاج جديدة . فالاقتصاد الرأسمالي للبلدان المتقدمة وثيق الارتباط بالتركيب الاجتماعي ، ككل نظام اقتصادي . وبالتالي فهو يُحدد في نفس الوقت بطرق الانتاج ذات الصفات التكنيكية وبهيكليات المؤسسات وبالعلاقة المالية وكذلك العلاقة الاجتماعية . فعلى النطاق الوطني الصرف ، تترجم هذه الازدواجية من جهة بتأثير أشكال الانتاج في الطبيعة ، كالمصنع أو المنطقة الصناعية ووسائل النقل والزراعة الحديثة ، ومن جهة أخرى بالأشكال الخارجية للتجمعات البشرية والعلاقات الاجتماعية ، كالمدينة والقرية والمركز الإداري والتجاري والريف والمزرعة .

فبناء عليه سوف نبحث في هذا الفصل مبادىء هذا الاقتصاد الرأسمالي وعملية تطوره التاريخي ، حيث يبرز نوعا المستعمرات (المستثمرة والاسكانية أو

الإستيـطانيـة) ، ثم نستعـرض التفـاوت في مستـوى التـطور الاقتصـادي للبلدان الرأسمالية، ثم قضية الخروج من السيطرة الاستعمارية والتخلف .

أولاً ـ مبادىء الاقتصاد الرأسمالي وعملية تطوره

يقوم الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ المبادرة الفردية والمنافسة الحرة . وهـو يعتمد على إقامة المؤسسات ، التي ترمي الى ثراء مؤسسيها واستعمال اليد العاملة المأجورة . وقد كان الأجر يفرض من قبل أصحاب العمل في البدء ، وأصبح فيما بعـد موضـوع جـدال وأخذ ورد ، بـواسطة العقـد الجماعي فيـما بين الـطرفـين ، أصحـاب العمـل والعمال ، عبر نقاباتهم ، في القرن العشرين .

ويستمـد الاقتصاد الـرأسمالي خـاصيته ، بـالنسبـة لـطرق التـطور الاقتصـادي السـابقة ، من هيمنـة قـطاع الانتـاج الصنـاعي وكـذلـك الخـدمـات ، وكـونها المنبـع للأرباح ، بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى . فالواقع ان الأهمية المتزايـدة للتبادل شحذت النشاطات والمضاربات التجارية والمالية ، الوثيقة الارتباط ، بالانتاج الصناعي والعائدة اليه في نهاية المطاف . كما أن تـطوّر استهلاك المنتجـات الزراعيـة وامكانيـات الانتـاج ذات المـردود المـرتفـع زادت ، وبـبحبـوحـة في نفس الـوقت ، أربـاح الانتـاج الزراعي . فإدخال نظام الانتاج الرأسمالي أدى ، إلى جانب إقـامة الصنـاعة الثقيلة ، الى التحويل الكامل لباقي قطاعات الاقتصاد .

فالسوق في الاقتصـاد الرأسمـالي خاضعـة للعملية الأسـاسية للنـظام . والهدف الذي ترمي اليـه المؤسسة هـو جني الأرباح ، التي تتـراكم ، من جراء إعـادة التوظيف المباشر أو غير المباشر ، بواسـطة البنوك . وهـذه الأرباح تنتـج عن الفروق بـين مجموع تكـاليف الاستثمار من جهـة ، كإستهـلاك رأس المال المـوظف في البـدء والتـوظيفـات السنوية للصيانة وتجـديد وتحـديـث أدوات الانتاج وأيضـاً كلفة الـطاقة والمـواد الأولية والأجور ، ومن جهة ثانية مجموع المبيعات . ولكن البيع غير ممكن من دون مقدرة على الشراء ، تتحدد بمجمـوع الأجور ، العـائدة ليس فقط للعـاملين في المؤسسة المعنيـة أو القـطاع المعني ، وإنما أيضـاً أجور العـاملين في باقي القـطاعات الاقتصـادية وكـذلـك الأرباح المتأتية والمتراكمة ، عبر كل القطاعات الاقتصادية . هذا والمؤسسـات التي تجني أكبـر الأرباح تـزيح من السـوق المؤسسات الضعيفـة بإلغـائها أو ابتـلاعها . فـالتـطور التاريخي وكذلـك المنطقي ، من جـراء تطبيق القـانون الأسـاسي للنظام ، هـذا التطور يؤدي الى التنـاقص المستمـر لعـدد المؤسسـات ، أو مـا يعبـر عنـه بـ « التمـركـز الاقتصادي » ، ومع ذلك فعملية إنشاء المؤسسات الجديدة لا تتوقف ،وبشكل مستمـر أيضاً .

وفي الوقت نفسه ، فإن الأسواق التي كانت منطلقاً لهذا التطور تصبح غير كافيـة

وصغيرة ، على اعتبار أنه خلال بضعة عقود يتخطى إطار السوق المحلية . فمنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي اقتصاداً لأسواق وطنية وحتى دولية وسجل أولى ازمات ما سمي بأزمات « زيادة أو فائض الانتاج » . فانتقلت المزاحمة الى ميدان الصراع الاقتصادي فيما بين الدول ، فارضة بذلك الضغط المتزايد للادارات أو القيادات أو الفعاليات الاقتصادية على المؤسسات السياسية لحكومات الدول .

هذا وقد ترجمت هذه المزاحمة بظاهرتين تداخلتا تاريخياً وهما الصراع لاقامة مناطق نفوذ تشكل أسواقاً واسعة على مستوى أجزاء من القارات ، كالصراع العالمي ما بين ١٨٨٠ و١٩٠٠ . وهناك الصراع المباشر فيما بين الدول الصناعية ، في البدء داخل القارة الأوروبية وفيما بعد وبدءاً من الحرب العالمية الأولى على النطاق العالمي ، عندما طرحت قضية حظ استمرار نجاح اقتصاد الدول الرأسمالية الأوروبية تجاه اقتصاد اليابان وكذلك اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، حيث في كل منها أسس تختلف عن الأخرى ، إنما تؤمن أفضليات عرضية أو دائمة .

فتطور التقنية وبالموازاة تطور الحاجات تساهمان معاً في توسيع السوق الداخلية ، إنما تخلقان في الوقت نفسه الأشكال الجديدة والإمكانيات للتوسع اللاحق .

فإذا ما أخذنا هنا بعين الاعتبار المراحل الحاسمة في التطور التاريخي ، فهناك قضيتان تطرحان الواحدة تلو الأخرى ، الأولى تنظيم العالم من قبل الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي وما نتج عنه من توزع حالي لنماذج التركيب الاقتصادي ، والثانية العلاقات فيما بين اقتصاد الدول الرأسمالية الأوروبية والاقتصاد الاميركي الضخم .

فالواقع ان نمو الصناعة الأوروبية لا ينفصل عن سياسة التوسع الاقتصادي . فالحرية الاقتصادية الأوروبية لا يمكن تفسيرها بشكل صحيح إلا إذا أخذ بعين الاعتبار واقع انكلترا الليبرالية ، التي دافعت عن نظرية الأسواق المفتوحة للمزاحمة الدولية ، لأنه لم يكن لها حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر مزاحم يذكر . فبناء الامبراطورية البريطانية كان بمثابة النموذج للسياسة الاقتصادية التي أخذت بها الدول التي تصنعت بعد انكلترا . فقد قال جول فيري « ان السياسة الاستعمارية هي الابن البكر للسياسة الصناعية » . وقد بحثت ألمانيا عن طريق لتوسعها عبر البحار وفي أوروبا الوسطى والشرق الأدنى وأميركا الجنوبية .

فالمبدأ الأساسي هنا بالنسبة للامبراطوريات هو تنظيم السوق ، بحيث تكون فيه عملية الصناعة في الوطن الأم في أوروبا مكملاً لعملية انتاج المواد الأولية والمنتوجات الغذائية وكذلك المعيشية واستهلاك المنتجات المصنعة في البلدان المستعمرة والتابعة . فأصبح العالم بالتالي منقسماً الى قسمين : قسم البلدان الصناعية الامبريالية في أوروبا

الغربية وقسم المستعمرات المستثمرة والمستعمرات الاسكانية أو الإستيطانية .

المستعمرات المستثمرة

فالمستعمرات المستثمرة هي البلدان ذات السكان الأصليين والتركيب الاقتصادي والاجتماعي المتخلف بالنسبة للبلدان التي أنجزت ثورتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذه المستعمرات المستثمرة تقدم للاقتصاد الصناعي في الوطن الأم المواد الخام الزراعية والمنجمية وفي الوقت نفسه السوق الضعيفة المقدرة الشرائية ، بالطبع ، للسلع المصنعة في الوطن الأم وبكميات كبيرة ومخفوضة الثمن نسبياً . وهذه الآلية التي عبر عنها في الأدب الاقتصادي الكلاسيكي بـ « مقص الأسعار » تفترض إدخال الاقتصاد المالي ، الذي سهل دفع الضريبة بالنقد بدل العين وكذلك الحاجة الى سلع الاستعمال والاستهلاك الغريبة عن الانتاج المحلي وتقاليده . فتأمين وجود بعض ظروف الانتاج كالري المنظم وإقامة المزارع الكبيرة ووسائل النقل فيما بين المناجم والمزارع من جهة ومرافىء التصدير على البحر من جهة ثانية ، وكذلك تجهيز المرافىء والمدن الساحلية والمرتكزات الإدارية والطبيعية والاجتماعية ، كل ذلك يتطلّب توظيف رؤوس الأموال :.

إذن فالمستعمرات تمتص جزءاً من الأموال الموظفة فيها لجهة قطاع الخدمات العامة ، الأمر الذي يخفف العبء على السوق المالية المحلية . وذلك على اعتبار أن هذه الخدمات تجهز من قبل توظيفات الدولة المستعمرة أو توظيفات القطاع الخاص ، الذي يجتذب الى عمليات استثمار ضخمة ومربحة للغاية ، كبناء خطوط السكك الحديدية وفق ما أسلفنا ، وطرق المواصلات وكذلك فتح المناجم وزراعة المناطق المستحدثة .

وقد كان هذا التنظيم الإقتصادي مطبقاً على المستعمرات في نطاق الامبراطوريات ، وأعطي الصفة شبه القانونية ، ولا نقول القانونية وذلك لوجود عامل القوة في قيامه ولصدوره فعلياً من طرف واحد طرف الوطن الأم . وبالإمكان اعتبار ذلك بمثابة المرحلة الأولى . وفي هذه المرحلة الأولى ، حيث كانت الرأسمالية تنعم بحرية المزاحمة جرى الإستيلاء على المستعمرات ، الذي بدأ في واقع الحال مع الاكتشافات البحرية الأولى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . إنما الصراع فيما بين الدول الصناعية في عملية غزو العالم للاستيلاء على المستعمرات ، وبالتالي الأسواق والافادة من فعل مقص الأسعار المزدوج ، الذي أتينا على ذكره ، كل ذلك أدى في سنة ١٩٠٦ الى « ميثاق الجزيرة » الذي فصل فيما بين المسؤولية السياسية على المستعمرات والمكتسبات الاقتصادية ، مع الاعتراف لفرنسا بالسلطة السياسية على المغرب ، موضوع الخلاف آنذاك ، إنما مع فتح أسواق المغرب لكل البلدان الأجنبية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر فتحت سياسة كل من ألمانيا في البلقان وتركيا وإنكلترا في مصر ، فتحت الطريق الى شكل آخر من العلاقات الاقتصادية ، يمكن اعتباره بمثابة المرحلة الثانية ، يقوم على معاهدة سياسية ـ اقتصادية فيما بين القوة الصناعية ـ الدولة المستعمرة أو الوطن الأم ـ والبلد المستعمر ، وذلك عبر جعل البلدان المستعمرة تسهم في عمليات تأمين توظيفات البلد الصناعي المستعمر لإقامة آلة الاستعمار الكلاسيكية دائماً . وبالطبع فإن للقوة دورها هنا في كل المراحل .

وتغيير الشكل كان دائماً نتيجة ردة فعل للصراع فيما بين القوى المتسلطة المستعمرة والقوة المستعمرة . والمعاهدات هنا كانت معاهدات تبعية بالطبع بالرغم من الصراع الذي أشرنا اليه . وبالتالي فالتبعية كانت أحياناً تفرض فرضاً من قبل الدول الامبريالية وأحياناً بواسطة القروض ، التي تحتاج اليها البلدان التابعة الضعيفة والمتخلفة . ولقاء ذلك على البلدان التابعة تقديم الامتيازات وشراء السلع بجزء من القروض .

وهذه المرحلة الثانية هي التي دشنت العلاقات فيما بين الدول الصناعية والدول نصف المستعمرة (٥٤) ، بالشكل طبعاً لأن الجوهر الاستعماري هو نفسه ، والتي أصبحت الأنموذج لما سمي بمرحلة الامبريالية (٥٥) ، وحيث أصبحت الأسبقية للتوسع الاقتصادي على السياسي ، الذي أعطي ، عبر القسر ، الطابع القانوني . وقد امتد هذا الشكل من الامبريالية الاقتصادية ليشمل بلدان أميركا الجنوبية وبلدان الشرق الأدنى المنتجة للنفط وحتى بلدان أوروبا الغربية ، وذلك في العلاقة القائمة فيما بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية ، وحيث برزت الى الواجهة مجدداً ، حسب ظروف الصراع القائم فيما بين حركة التحرر الوطني في البلد المعني والبلد الامبريالي ، برزت الاسبقية للتوسع السياسي وحتى العسكري أحياناً . وذلك لتأمين التوسع الاقتصادي وضمانة احيائه واستمراره ، نتيجة الخوف من صعود حركة التحرر الوطني واتجاهاتها الثورية .

ويقوم هذا النظام من الامبريالية الاقتصادية والذي يشمل ، الى جانب بلدان العالم الثالث ، بلداناً صناعية في أوروبة ، مع نسبية الوضع ، يقوم على التفاوت في التطور التقني والاقتصادي فيما بين الدول .

كما تجدر الاشارة هنا الى أن قيام الامبريالية أو بالأحرى انتهاء الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية لا يعني بالضرورة زوال المستعمرات ، بل العكس ، إذ يظهر أحياناً ، وكما ذكرنا ، أسلوب العودة اليها ولو بأشكال جديدة . إذن فالمستعمرات قائمة في مرحلة الامبريالية ولكنها لم تعد الشكل الأوحد لسيطرة الامبريالية . وقد عبّر عن ذلك ف. ا لينين بقوله « فالنموذج لهذا العصر ليس فقط مجموعتي البلدان

الرئيسيتين : المستعمرة والمستعمرة ، وإنما أيضاً مختلف أشكال البلدان التابعة ، المستقلة سياسياً بالشكل ، لأنها في واقع الحال محاطة بشبكة من التبعية المالية والسياسية »[1] .

وخير مثال على ما ذكرنا هو فرض انكلترا ، التي تطورت فيها صناعة النسيج للغاية ، على أثر استعمارها للهند ، فرضها افلاس صناعة النسيج الرفيعة النوعية في هذه الأخيرة ورمت في أسواقها بمنسوجاتها وقسرت الهند لتصبح بلداً زراعياً يكمل حاجات بريطانيا اقتصادياً .

وبالتالي فالاستعمار الاستثماري أدى الى زيادة التفاوت في التطور التقني والاقتصادي فيما بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية ، التي أصبحت تمون أوروبا بالمواد الخام وتشتري منها فائض الانتاج ، الذي لا تمتصه أسواق بلدان أوروبا الصناعية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا النظام الاستعماري الإستثماري يقوم على الحفاظ على التركيب الاجتماعي القديم القائم بدوره على اقتصاد ريفي - زراعي في البلدان التابعة . وكل تطور اجتماعي يدفع بطبقة مسيطرة جديدة ، تحت الشعار الوطني للمطالبة بمكتسبات اقتصادية ، يعرض النظام المذكور للخطر .

المستعمرات الإسكانية أو الإستيطانية

اختلفت المستعمرات الإسكانية في تطورها عن المستعمرات المستثمرة ، سيما في سرعة وتائر تطورها ، مع الإشارة إلى انتهائها الى محطات مختلفة كل الاختلاف ، كالولايات المتحدة الاميركية واستراليا واتحاد جنوبي افريقيا والبرازيل . فمجموعة منها تطورت بشكل يحاكي الدول الأوروبية ، أي نحو اقتصاد صناعي ذي تجهيز انتاج صناعي متنوع وعالي التقنية وزراعة مرتفعة الانتاجية والتوظيف ومتجه الى الأسواق الدولية . ومن هذه المجموعة الأولى ، وفي مركز فريد من نوعه الولايات المتحدة الاميركية ، ثم كندا الوثيقة الارتباط باقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، وبعدهما ، استراليا وزيلندا الجديدة . أما اتحاد جنوبي افريقيا فله طابعه الخاص العائد لازدواج عرقية السكان والمتضمن تمييزاً عنصرياً متوحشاً .

أما المجموعة الثانية هنا فالأكثر تمثيلاً لها البرازيل والأرجنتين . وقد سبقتها المجموعة الأولى لعدم مقدرتها على تأمين الأموال اللازمة لبناء اقتصاد ومجتمع متطور بدون العون الخارجي . وبالتالي فقد خضعت لقانون مستعمرات الإسكان القديمة الأنكلوسكسونية والأكثر ما يكون سرعة في التصنيع . وتحتل هكذا مركزاً وسطاً بين

---

(١) ف. ا. لينين . المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٨٣ (باللغة الروسية) .

البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ، ذات السكان الأصليين من جهة ، والأراضي ذات السكان الأوروبيين الأكثر ما تكون تقدماً اقتصادياً وتقنياً من جهة ثانية .

والمثل الأكثر ما يكون تمثيلاً وإشارة لما ذكرنا هو الولايات المتحدة الاميركية ، التي انتقلت من مستعمرة انكليزية الى بلد يطمح للسيطرة على العالم وينتهج سياسة توسع ناشطة وخطرة ، تحت ضغط اقتصاده الوطني[1] . وقد كانت ردة الفعل تجاه المستعمرات الانكليزية من قبل الانكلوسكسون الذين تمركزوا كفلاحين في المناطق المعتدلة من شاطىء أميركا الأطلسي الشمالي (إنكلترا الجديدة) ، كانت ردة الفعل هذه مصحوبة بإدخال آلية الاقتصاد القائمة في أوروبا الغربية . هذا في حين أن المجتمع المعتمد على الاقتصاد الاستعماري ، المستند الى قوة عمل العبيد السود في الجنوب ، دام أكثر من قرن بالرغم من حصول كل البلاد على الإستقلال السياسي ، باستثناء كندا . ولا بد من الاشارة بهذه المناسبة الى الظروف الإستثنائية التي حظي بها تطور الاقتصاد الرأسمالي في أميركا ، كالمساحات الواسعة والأراضي المجانية ومصادر الطاقة والمعادن ذات الكميات المتفوقة كل التفوق على مثيلاتها في بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية . يضاف الى ذلك هجرة قوة العمل المتجددة، خلال حوالي ثلاثة أرباع قرن كامل ، والتي أمنت للمؤسسات والمجتمع عرضاً مستمراً لقوة عمل شابة ، كانت تصل أميركا في قمة نشاطها ، الأمر الذي أدى الى خفض كلفة الانتاج . فالتقنية الاميركية والمؤسسات الانتاجية هي ثمرة امتداد عدة عقود من البحث العلمي والتوظيف الأوروبي ، امتدادهما الى العالم الجديد . وفي حين كانت تشيخ تجهيزات أوروبا كانت أميركا تضع في الاستخدام أحدث منجزات لتقنية متطورة .

وقد أدت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية الى انعدام المنتجات الأوروبية في الأسواق الخارجية والى خراب جزء من المؤسسات في أوروبا والى نزف التراكمات المالية للكومنولث البريطاني وأوروبا الغربية بشكل عام ، من جراء الطلبات الضخمة لدى الإقتصاد الاميركي . كل ذلك انتهى الى جعل الاقتصاد الاميركي أقوى اقتصاد رأسمالي في العالم .

وبالرغم من ذلك فقد أخذ هذا الاقتصاد الرأسمالي الاميركي العملاق يشعر بالضعف . فبالرغم من الانتشار الواسع النطاق للقوة الشرائية في السوق الوطنية ، وبشكل أرباح من مهن إضافية لعملية الانتاج (أكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة) منها بشكل أجور في الصناعة والزراعة ، بالرغم من ذلك فالتفاوت يتنامى من جهة فيما بين

---

(١) وللمزيد من التفصيل هنا بالإمكان مراجعة

Pierre George, L'Economie des Etats Unis,coll. «Que sais-je», N 223. 9éd. revisée. P.U.F., Paris 1968.

التراكم الرأسمالي ، المتزايد من جراء التمركز المالي للبنوك الاميركية ، على النطاق العالمي ، وامكانيات الشراء في السوق الوطني من جهة ثانية . فالإقتصاد الاميركي بحاجة ماسة إلى بيع جزء هام من إنتاجه الى الخارج ، من دون شراء مقابل ، والى توظيف الرساميل ، التي يؤدي توظيفها في آلة الانتاج الاميركي الى احتقان الأسواق بالانتاج ، توظيف هذه الرساميل في البلدان الأجنبية وحيث الريعية مضمونة . وقد كانت الأزمة العالمية (٥٦) في السنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ، والتي ابتدأت بالانهيار المالي في « وول ستريت » وأدت الى بطالة ١٤ مليون انسان ، كانت هذه الأزمة بمثابة درس جعل الاميركيين ينتبهون لمؤشرات احتقان الاقتصاد التي تتجدد والتي أصبحت تدعى بأزمة الإنكماش . إنما جوهر القضية لم يتغيّر وبقي هو هو . ولذلك فقد وجدت الرأسمالية المخرج ، لتلافي هذه الأزمات ، في إنتاج السلاح وبيعه ، وما أكثر طالبيه . فالتوظيف في الصناعات الحربية ، ومنها بالطبع الذرّة وانتاج الصواريخ العابرة للقارات والمراكب الفضائية ، كل هذه أصبحت منذ حوالي ربع قرن المخرج الدائم من سيف الأزمة المعلق فوق الرؤوس ، سيما وان هذه المنتجات غالية الثمن وتتلف أو تشيخ بسرعة ، داعية الى التجديد المستمر والتقدم التقني المتلاحق في هذا الميدان . وهناك مخرج آخر هو التوظيف ، الذي أشرنا اليه ، في البلدان المتخلفة ، إنما يحمل طابع خطر تهيئة اغراق الأسواق الخارجية اللاحق ، ما لم يكن هناك فرق كاف ومستمر في التقنية فيما بين الممول والزبون . وفي حال الصعوبات الإستثنائية تحصل التوظيفات في البلاد للمشاريع الكبرى ، مع محذور تركها ، عندما تسمح الظروف بالانتقال الى مشاريع أربح وسريعة المردود .

وبالرغم من إنحسار الأزمة ، تبقى أسسها ، التي لا تلجم إلا بواسطة سياسة دولية ، لتنعكس ، مع الأسف الشديد ، على ظروف تطور البلدان الأخرى ، سيما الرأسمالية ، وفي أوروبة الغربية ، مصدر هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي .

وبالرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها بريطانيا العظمى في المؤتمرات الدولية الامبريالية ، فهي لم تتمكن من إعاقة التطور المنقطع النظير للبلدان ذات السكان من أصل أوروبي والملحقة بامبراطوريتها . فقد لعبت الحربان العالميتان دور المزيد في سرعة التطور الصناعي والتراكم المالي لكندا واتحاد جنوبي افريقيا واستراليا وزيلندة الجديدة . فالثروات الطبيعية لكل من المساحات الشاسعة في هذه البلدان (كندا أكبر ثلاث مرات من أوروبة الغربية ، وأكبر من استراليا مع زيلندة الجديدة بمرتين ونصف المرة ، وإتحاد جنوبي افريقية يساوي تقريباً أوروبة الغربية) ومبيع المنتجات الخام من أصل زراعي أو منجمي تؤمن لها امكانيات مادية ومالية ضخمة ، بالرغم من ذلك فالمعيق في استثمارها هو عدم الكثافة في السكان .

وفي آخر القرن التاسع عشر أخذت دولة أخرى مكانها بين الدول ذات الاقتصاد

الرأسمالي واتسعت لدرجة كبيرة أسواقها الخارجية ، وهي اليابان ، حيث المواد الأولية محدودة للغاية إنما اليد العاملة رخيصة للغاية ، فرجحت كفة ميزان المضاربة الخارجية لصالحها . ففي سنة ١٩٣٠ كانت أجور العمال في اليابان عشر الأجور في الولايات المتحدة الاميركية وفي سنة ١٩٦١ أصبحت دون خمسها .

فبناء عليه فإن الميزة الثانية للعصر الحديث هي إذن تفتت النظام الامبريالي الأوروبي ، وبشكل خاص الانكلوسكسوني ، وتزايد حدّة المزاحمة فيما بين الدول الرأسمالية القديمة في أوروبا الغربية من جهة والدول الرأسمالية الجديدة في أميركا الشمالية واليابان والبلدان الانكلوسكسونية في نصف القارة الجنوبي من جهة ثانية . وقد زاد في سرعة عملية التفتت هذه المذكورة حركات التحرر الوطني السياسي والاقتصادي للمستعمرات ونصف المستعمرات ، كالأرجنتين والبرازيل .

ثانياً : التفاوت في تطور اقتصاد الدول الرأسمالية

ما سبق من عرض تاريخي موجز يساعد على فهم تنوع حالات مختلف البلدان الخاضعة لآلية الاقتصاد الرأسمالي .

والعامل الأول للتنوع المذكور هو التفاوت في تطور الاقتصاد الصناعي وأسواق مختلف الدول في أوروبة الغربية ، هذه الدول التي تختلف في تركيبها الاقتصادي والاجتماعي . فالواقع ان تأقلم هذه الدول مع الظروف الطبيعية المختلفة يؤدي الى إعطاء كل منها اتجاهاً خاصاً ، إنما دون القضاء على المصالح المتضاربة والمتزاحمة فيما بينها ، فالمداخيل الوطنية غير متساوية ودخل الفرد الوطني السنوي هو أرفع ما يكون في البلاد السكندنافية وسويسرا وإنكلترا ثم فرنسا التي تسبق إيطاليا (٥٧) .

الواقع ان التفاوت المذكور لتطور الاقتصاد الصناعي هو أيضاً نتيجة عدم التساوي والتوازن في توزع قسمة العمل الرأسمالية الدولية في نهاية القرن التاسع عشر والتي كانت في صالح الدول الامبريالية . وقد صحبت عملية تطورها عملية تقسيم العالم فيما بين هذه الدول .

هذا وتطور كل من ألمانيا وأميركا السريع في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين وتخطيهما للدولة الرأسمالية الأولى سابقاً ، إنكلترا ، يعتبر أحد أهم الأمثلة المعبرة عن قانون التفاوت في تطور البلدان الرأسمالية في عصر الامبريالية .

كما لا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى انتهاء اقتسام العالم فيما بين الدول الامبريالية الكبرى في بدء القرن العشرين . هذه الدول (أنظر الجدول التالي رقم ـ٢٥ـ سيطرت على ثلاثة أخماس الكرة الأرضية وأقامت مختلف أنواع التبعية ، كما مر معنا ، وسيطرت بالتالي على كل العالم ، إنما دون أن يزول الصراع فيما بينها ، عملاً

الجدول رقم -٢٥-
الوطن الأم والمستعمرات عند الحرب العالمية الأولى(*)

الدول	المستعمرات ١٨٧٦ مليون كلم²	المستعمرات ١٨٧٦ مليون انسان	المستعمرات ١٩١٤ مليون كلم²	المستعمرات ١٩١٤ مليون انسان	الوطن الام ١٩١٤ مليون كلم²	الوطن الام ١٩١٤ مليون انسان	المجموع ١٩١٤ مليون كلم²	المجموع ١٩١٤ مليون انسان
انكلترا	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥	٣٣,٨	٤٤٠,٠
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦	١١,١	٩٥,١
المانيا	-	-	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩	٣,٤	٧٧,٤
الولايات المتحدة الاميركية	-	-	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,٠	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	-	-	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣,٠	٠,٧	٧٢,٢
مجموع الدول الست الكبرى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥,٠	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
مستعمرات باقي الدول (بلجيكا ، هولندا وغيرها)							٩,٩	٤٥,٣
نصف المستعمرات (فارس ، الصين ، تركيا)							١٤,٥	٣٦١,٢
باقي البلدان							٢٨,٠	٢٨٩,٩
كل الارض							١٣٣,٩	١٦٥٧,٠

(*) ف. ا. لينين ، المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٧٧ .

بتنفيذ قانونية النظام الرأسمالي ، ولم يعد هناك من امكانية تقسيم بل إعادة تقسيم ، وهذا يقتضي الحرب وقد حصلت ، وكانت الحرب العالمية الأولى . وقد قال ف. ا. لينين في موضوع اعادة التقسيم هذه « لأول مرة أصبح العالم مقسماً ، ولذلك الممكن

فيما بعد هو إعادة التقسيم ، أي انتقال الأجزاء من مسيطر لآخر وليس من لا مسيطر الى مسيطر »[٢] .

هذا والجدول التالي ، الذي أشرنا اليه ، يعطي فكرة عن تطور هيكلية هذا التقسيم فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

والحدود الاقتصادية هي التي تفصل البلدان الصناعية عن البلدان غير الصناعية ، والتي كانت ، حتى الأزمنة الحديثة تقريباً ، في حالة بلدان نصف مستعمرة ، من جراء اشتداد التوسع الاقتصادي لأوروبا الغربية ، كالبلدان الأوروبية المتوسطية وأوروبا الوسطى وروسيا حتى سنة ١٩١٧ . هذا وحتى البلدان الصناعية انما الصغيرة ، بالنسبة للبلدان الامبريالية الكبيرة في أوروبا الغربية أمثال ألمانيا وفرنسا وانكلترا ، هذه البلدان الصغيرة ، والتي كان لها مستعمرات كبلجيكا وهولندا والبرتغال ، كانت تدور في فلك الدول الرأسمالية الكبيرة المذكورة وغيرها . لقد انفصمت الوحدة الاقتصادية الأوروبية بسبب تطور الرأسمالية في أوروبا الغربية . هذا في حين أن انتقال نفس هذا النظام الرأسمالي الى أميركا الشمالية شكل عامل وحدة لكل القارة الاميركية . ونتج عن ذلك تناقص ملموس في مجموع قوة الاقتصاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الاميركي . هذا وتنظيم اقتصاد متماسك لمجمل أوروبة الغربية بإمكانه أن يقلل من ضعف مجموع الاقتصاد الأوروبي بالنسبة للتحدي الاميركي . والتكوين الصعب والمعقد للسوق الأوروبية المشتركة واستثناء انكلترا منها في ما مضى أعاق هذا الهدف المنشود ، الذي لم تعرف لتاريخه آفاقه الفعلية من جراء انضمام انكلترا مؤخراً (سنة ١٩٧٤) للسوق الأوروبية المذكورة .

ثالثاً : الخروج من السيطرة الاستعمارية والتخلف

إن حصول البلدان المستعمرة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على استقلالها ، يشكل أهم حدث سياسي واقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فعلى أثر تفكك العلاقات السياسية والاقتصادية الخاصة بمرحلة الاستعمار برزت في المصطلحات الدولية عبارات « العالم الثالث » و« البلدان المتخلفة » أو « النامية » . ويلاحظ هنا في نفس الوقت الشعور المتبادل لضرورة إيجاد نظام علاقات تقنية واقتصادية جديدة فيما بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية . هذه العلاقات الجديدة التي تأخذ أحياناً شكل المساعدة والتعاون التقني وأحياناً حتى شكل الاستعمار الجديد (٥٨) . إذن هناك واقع قيام علاقات جديدة ، إنما الأجدر هو ضرورة إيجاد الصيغة المقبولة من الطرفين في هذه العلاقات ، مع الاشارة الى دخول طرف ثالث هو بلدان المعسكر الاشتراكي الذي أتى بنوعية جديدة فيها أثرت في تطور قسمة العمل

(٢) ف. ا. لينين ، المجموعة الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٧٤ (باللغة الروسية) .

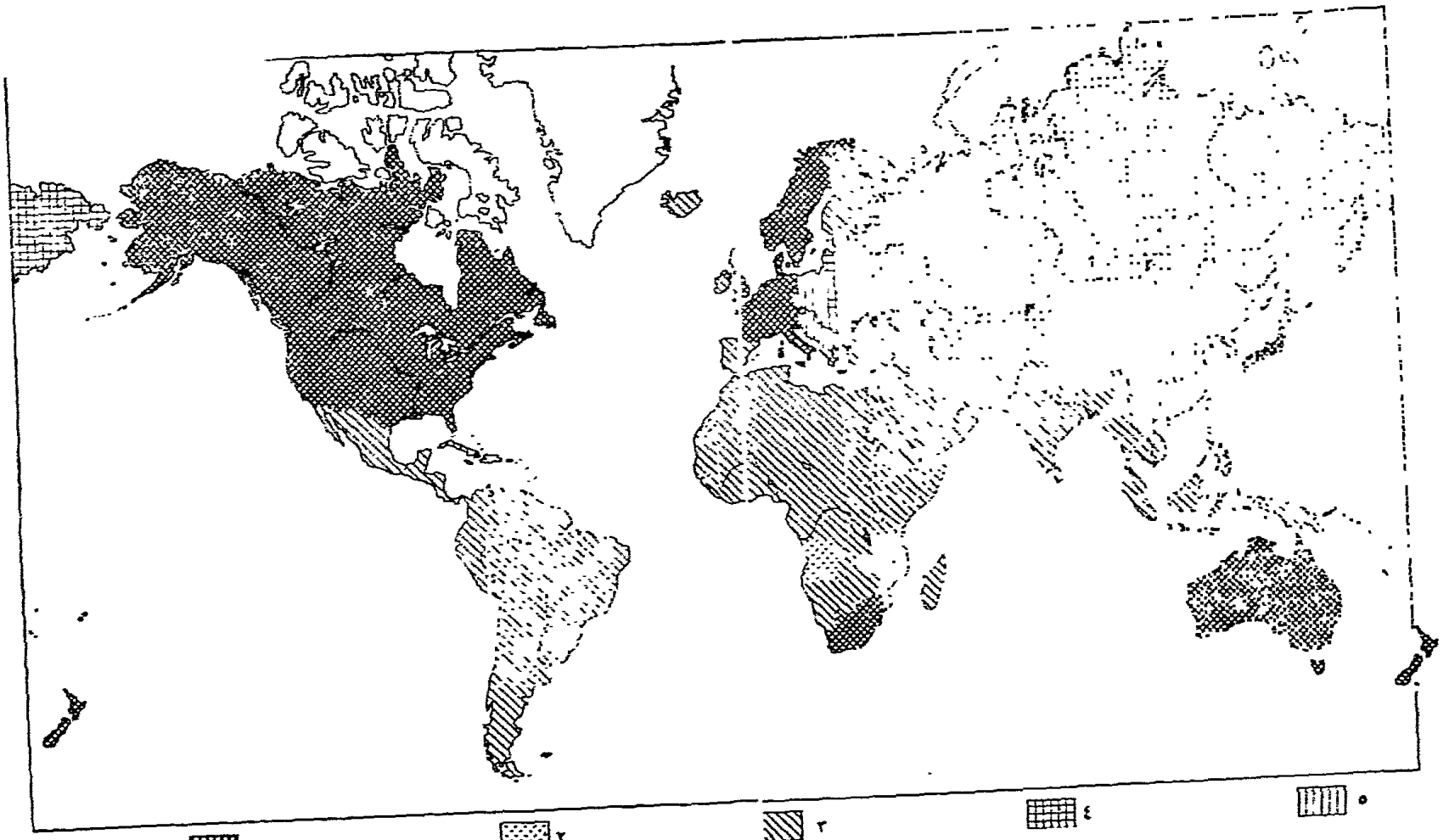

توزع الانظمة الاقتصادية في العالم

١ ـ البلدان الرأسمالية الصناعية . ٢ ـ البلدان المستعمرة . ٣ ـ البلدان المتخلفة المستقلة سياسياً . ٤ ـ الاتحاد السوفيتي . ٥ ـ الجمهوريات الشعبية والجمهوريات الديمقراطية .

الدولية ولو بنسبة ضعيفة متقلبة . ومع ذلك تبقى مطروحة قضية جدوى الاستقلال السياسي من دون الاستقلال الاقتصادي ، الذي يتوقف على نوعية هذه العلاقات الجديدة ، هل هي علاقات منفعة متبادلة أم تبعية اقتصادية الخ . . . فالواقع ان الاستقلال يستوجب ضريبة باهظة الثمن كيما يكون استقلالاً بكل ما في الكلمة من معنى ، أي استقلالاً اقتصادياً وسياسياً . والثمن هنا هو الدرب الصعب الشائك نحو التطور ومن أجل تخطي التخلف وولوج معارج التقدم في الظروف الداخلية الصعبة للبلدان النامية أو المتخلفة[٣] ، وكذلك الظروف الخارجية المعيقة أو المساعدة ، حسب الطرف المتوجه اليه . فهي معيقة فيما يعود لمجموعة البلدان الرأسمالية والامبريالية التي تخلص من احداها البلد النامي ، مع نسبية الوضع ، ومساعدة فيما يعود لمجموعة البلدان الاشتراكية ، مع نسبية الوضع أيضاً ، وعدم انتفاء مصلحة هذه الأخيرة مع تواجد المنفعة المتبادلة .

هذا ونختتم هذا الفصل بخريطة التوزع الجغرافي للأنظمة الاقتصادية ، كجسر للعبور الى فصل النظام الاقتصادي الاشتراكي ، الأخير من هذه المقدمة التي بين أيدينا . (أنظر الخريطة رقم - ٢٦ -) .

---

(٣) وللمزيد في هذا الموضوع يراجع كتاب

Yves Lacoste, Les Pays Sous-developpés, coll. «Que sais-je», N° 853. 5e éd., Paris 1966